NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

National Human Rights Committee

الدوحة - قطر

حقوق الإنسان والتنمية المستدامة









NHRC



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

إدارة البرامج والتثقيف
إعداد: قسم الدراسات والبحوث
٢٠٢٠

الخط الساخن: 800 2222 / فاكس: 00974 44444013
ص ب: 24104 الدوحة - قطر / البريد الإلكتروني: pr@nhrc.org.qa
www.nhrc-qa.org
NATIONAL HUMAN RIGHTS COMMITTEE NHRCQATAR
@QATARNHRC QATARNHRC

مقدمة

المطلب الأول: اعمال التنمية وفق نهج التنمية
أولاً- ما هي حقوق الانسان
ثانيًا- ما هي التنمية
ثالثًا- ما هي التنمية المستدامة
رابعًا- الحق في التنمية في المواثيق الدولية
المطلب الثاني: تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأثرها على حقوق الانسان
أولاً- أهداف التنمية المستدامة ال17 والحقوق المرتبطة بها
ثانيًا- التنمية المستدامة بدولة قطر والجهات المعنية بتحقيق أهدافه
الخلاصة
التوصيات

مقدمة

إن ما يشهده العالم اليوم من أزمات وكوارث طبيعية ونُقص في الماء والغذاء وضعف في الأرض والبيئة قد تعدى حدود الواقع الى الخوف على المستقبل وموارد الأجيال القادمة، بحيث أنه باستمرار إستنزافها ستكون هذه الأجيال ضحايا استغلال جائر للبيئة والأرض ومواردها، وذلك بالنظر لما يُمارس اليوم في عصر التقدم التقني والصناعي وما يُواكبه من إزدياد مُسرف في النمط الرأسمالي وما يرافقه من استعمار واستغلال جائر للثروات المعدنية، وتدهور للأراضي الزراعية، ونقص في المياه.

وقد بدأت آثار ذلك في الظهور، ولاح في الأفق إنذار الخطر للجميع، إما لتراجع الانتاج ووفرة الغذاء نتيجة التزايد المذهل لتعداد السكان ونقص المياه وتلوث مصادرها، واما في تلوث الجو وتغير المناخ من جراء التطور الصناعي واستغلال الطاقة بنهج استنزافي، مما زاد من إنتشار الغازات الضارة والسامة وارتفاع درجة حرارة الأرض وانتشار الفقر والمجاعات والبطالة والأمراض.[1]

إن الناظر في العلاقات بين جميع هذه الاشكالات و أسبابها المتسلسلة يجد أن الخيط الرابط بينها جميعا هي "**حقوق الانسان**"، بحيث أن مبدأ عدم التجزئة لهذه الحقوق يتضح جليا من هذه الدورة الانتاجية للمشكلات المُتتابعة، فالحق في الحياة، والحق في الكرامة، والحق في الصحة، لا يمكن أن تتحقق بأي حال من الأحوال في ظل وجود تقاتل وصراع على الثروات والموارد الطبيعية وانبعاث الغازات الملوثة والسامة الى غير ذلك من الظواهر التي يرتبط بعضها ببعض ضمن دورة حقوقية مُتماسكة ومترابطة، ولأن تجسيد الحق في البيئة سليمة لا يتأتى مع هذه الظروف.

إن المساس بأي مُقوم من مقومات هذه الدورة سوف يؤدي إلى المساس بباقي المقومات، من هنا بالذات وإبان الحروب العالمية التي عصفت بالأخضر واليابس ومع الطفرة الصناعية للعالم والتلوث البيئي في كامل أرجاء المعمورة ظهرت الحاجة إلى الإهتمام بالمستقبل، وظهر في خضم ما ظهر من حقوق حق جديد، يُسمى حقوق الأجيال القادمة، والذي وُلد من رحم هذه الإشكالات، إذ أصدرت اليونسكو عام 1997 "**إعلان بشأن مسؤوليات الأجيال الحاضرة تجاه الأجيال المقبلة**" تضمن 12 مادة، حددت بشكل مُستفيض مسؤولية الأجيال الحاضرة في صون إحتياجات الأجيال المستقبلية ومصالحها، صونا كاملا وحماية حقها في بيئة سليمة وتنمية شاملة مُستدامة وضمان انتفاعها بثراء النظم البيئية وعدم توريثها لإصابات ومشاكل يتعذر تداركها.[2]

ثُم سرعان ما أجمعت 189 دولة من الدُول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال قمة الألفية سنة 2002 على مساعدة الدُول الأكثر فقرا في العالم بنهاية 2015. وقد تمخض عن بيان الألفية المُصادق عليه من رؤساء الدول إطارا للتنمية تضمن مجموعة من 17 هدف و 169 غاية، تتعلق بمُستقبل التنمية العالمية. وقد ذكرت هذه الأهداف التي تم وضعها بواسطة الأمم المتحدة

1 – محمد طاهر القادري، 2013، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ص.....

2 – اليونسكو، (1997) سجلات المؤتمر العام، الدورة التاسعة والعشرون، المجلد الأول، باريس 21 أكتوبر – 12 نوفمبر، موقع اليونسكو https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000110220_ara.page=79

في قرار جمعيتها العامة في 25 ايلول/سبتمبر 2015.

وقد عمدت الدول المتقدمة والدول النامية مع ذلك إلى تبني مبدأ التنمية المستدامة باعتباره المبدأ التنظيمي الرئيسي، وهو ما يجب أن تفعله للحفاظ على نظم دعم الحياة، وضمان توافر بيئة صحيحة ودفع انتشار الازدهار قدما[3]، وهذا يستلزم اتباع مناهج متعددة النواحي ويظهر المنهج الحقوقي على سلم أولويات وأساسيات هذه المناهج من حيث التصاقه بالمشروع التنموي الذي تتبناه الدول.

في هذا الإطار يأتي هذا الكتيب المُوجز، والذي نحاول من خلاله تثبيت العلاقة بين التنمية وحقوق الانسان وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة في دولة قطر بما يحقق رؤيتها الوطنية 2030، كما نحاول أيضا من خلال هذا الكتيب التعرض إلى الاهداف الـ 17 لخطة التنمية المستدامة ومدى ارتباطها بحقوق الانسان، وبما يتوافق مع المواثيق الدولية ذات الصلة بمجالي التنمية وحقوق الانسان.

المطلب الأول: إعمال التنمية وفق نهج حقوق الانسان

تاريخيا ساهمت النضالات والثورات الإنسانية في تراكم مُكتسبات دعّمت قضايا حقوق الإنسان؛ وهذا ما جعلها تحتل مكانة بارزة ضمن الخطابات والممارسات الدولية في عالم اليوم، وثمّة العديد من العوامل التي أسهمت في تنامي الاهتمام بهذه القضايا. فعلاوة على الطابع العالمي لهذه الحقوق؛التي أضحى احترامها مؤشراً من مؤشرات تقدم وتحضر الدول، فإن دعم حقوق الإنسان في أبعادها الشمولية؛ يقتضي إعمال مقاربتين:

الأولى: أفقية في ارتباطها بترسيخ ثقافة الحقوق، وتعزيز الوعي بها، وبقيمها ومبادئها.

الثانية: عمودية في علاقة ذلك بالتأثير في السياسات العمومية والتشريعات والتنمية مما يخلق تلك العلاقة المتبادلة بين مجالي حقوق الانسان و مجال التنمية وتداخلهما في نواحي كثيرة من أجل توفير نهج حقوقي للتنمية أو تعزيز لحقوق الانسان عبر التنمية، وقبل التعرف على هذه العلاقة يجب التعريف بهذين المجالين لفهم مواطن التداخل والدعم المتبادل بينها.

أولاً- ما هي حقوق الانسان

تعد حقوق الانسان حجر الزاوية في إقامة المُجتمع المتحضر الحُر، واحترام حُقوق الانسان ورعايتها هو عماد الحكم العادل في المجتمعات الحديثة والسبيل الوحيد لخلق العالم الحر الآمن والمستقر. [4]فحُقوق الإنسان في المقام الاول هي فرع من فروع القانون العام، وترتبط ارتباطا وثيقا به، بحيث تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، وخاصة في العصر الذي نعيش فيه حيث تُنتهك حقوق الانسان الى أبعد الحدود، وهي من المسائل الأساسية التي لا يمكن للمواطنين أن يعيشوا بكرامة دونها، فهي أساس الحرية والعدالة والسلام، وتعني حقوق

3 – ف. دوجلاس موسشيت، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.

4 – د. مازن راضي ود. حيدر عبد الهادي، 2009، حقوق الانسان، دراسة تحليلية مقارنة، دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية ص 5.

الانسان بمجموعة الحقوق التي يستحقها الفرد بصفته إنسانا، ويجب أن يتمتع بها منذ ولادته وحتى وفاته، لأنه من حق كل إنسان العيش بكرامة وحرية دون خوف من التعرض للظلم و القمع والاستبداد.[5]

وفي هذا السياق عرفتها المفوضية السامية على أنها "**حُقوق مُتأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. فللجميع الحق في الحصول على حقوقهم الإنسانية بتساو وبدون تمييز. وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة**" [6].
وكثيرا ما يتم التعبير عنها بالعالمية، وتُضمن، بواسطة القانون وفي شكل مُعاهدات، ومبادئ عامة، أو بمصادر القانون الدُولي الأخرى. ويُرسي القانون الدُولي لحقوق الإنسان التزامات على الحكومات بالعمل بطرق مُعينة أو الامتناع عن أعمال مُعينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات.

من ناحية أخرى فإن هذه الحقوق ولغرض التمييز بينها قسمها جُمهور القانونيين والحقويين إلى ثلاثة أجيال رئيسية: الأول: يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والثاني: يتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والثالث يتعلق بالحقوق التضامنية أو الجماعية، بحيث تنطوي هذه الحُقوق على الحق في التنمية والحق في البيئة الصحية، إذ أنه مع تنامي ظاهرة إختلال التوازن البيئي وما يعنيه ذلك من إلحاق الضرر بحياة الفرد وصحتهم تحدث البعض عن "الحق في بيئة نظيفة"، وبالمثل مع انتشار المجاعات والأمراض المتوطنة في كثير من مناطق العالم وتزايد الفجوة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب ذهب البعض إلى التحدث عن الحق في التنمية.

ثانياً- ماهية التنمية

تُعتبر التنمية من العناصر الأساسيّة للإستقرار والتقدّم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عمليّة تقدّم ونمو تكون بشكلٍ جزئيّ أو شامل باستمرار، تتفاوت أشكالها، وتُركّز على تحقيق الرقيّ والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الإستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلّباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وهي عملية ارتقاء بالمجتمع وانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات الموجودة والكامنة التي تتوفّر لديها، وتوظيفها للأفضل. ويمكن القول أن التنمية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكوميّة والشعبية.

إن أشكال التنمية الشاملة، والمُتكاملة مختلفة، منها التنمية في الميادين الرئيسية، مثل: الميدان الإقتصادى أو السياسي أو الاجتماعي، أو الميادين الفرعية؛ كالتنمية الصناعيّة، أو التنمية الزراعية، كما يمكن القول إنّها عملية تغيير اجتماعي مخطّط يقوم بها الإنسان للإنتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانيّاته الاقتصادية والاجتماعية والفكريّة. إنّ التنمية

5 – د. عمر محمد شحادة، 2014، محاضرات في حقوق الانسان والحريات العامة، المؤسسة الحديثة للكتاب – بيروت ص 5–6.

6 – ماهي حُقوق الإنسان، موقع المُفوضية السامية لحُقوق الإنسان، https://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

هي العمليّة التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نُقصان فرص حياة بعضهم الآخر فى الوقت والمجتمع نفسه، وهى زيادة محسوسة فى الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمةً الأساليب العلمية الحديثة فى التكنولوجيا والتنظيم والإدارة . تم تبني تعريف للتنمية سنة 1956 على أنها: العمليات التي بمقتضاها تُوجّه الجهود لكلٍّ من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحليّة؛ لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدّمها بأفضل ما يمكن، [7]وقد خلق من هذا التعريف وعديد الاتفاقيات الأخرى المفهوم المتكامل والشامل للتنمية وهي التنمية المستدامة التي عرفها المبدأ الثالث من قرار مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢على أنها "ضرورة الحق في التنمية "بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل" ومن هنا تجدر الإشارة إلى ذلك الارتباط بين كلا المجالين وتداخلهما.

ثالثًا- ماهية التنمية المستدامة

ظهر مصطلح " التنمية المستدامة" علي الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، وصراع الحضارات، والحداثة، و ما بعد الحداثة، والتنمية البشرية، و المعلوماتية، والجدير بالذكر، قبل تداول استخدام مفهوم "التنمية المستدامة" أنه في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، كان المفهوم السائد هو "التنمية" بمعناها التقليدي الذي تعرضنا له أعلاه. و كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك"، الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبركانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي [8]. وتعرف التنمية المستدامة (**Sus-tainable Development**) على أنها التنمية التي تُلبي إحتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتُركز على النمو الإقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الإجتماعية.

فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

رابعاً- الحق في التنمية في المواثيق الدولية:

للتنمية المُستدامة علاقة وطيدة بحقوق الانسان، وتبرز هذه العلاقة في إعلان الأمم المتحدة الرائد بشأن الحق في التنمية عام 1986 "إعلان الحق في التنمية"، الذي ارتبط بالمواثيق الدولية لحقوق

7 – مفهوم التنمية المستدامة، التنمية البشرية، تنمية الموارد البشرية

8 – https://www.seo-ar.net/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1/

الانسان، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين، والاتفاقيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة والمرتبطة بهذا الشأن، وتعتبر بأن القضاء على الإنتهاكات الواقعة على الإنسان من شأنها أن تُساهم في خلق ظروف مُواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية، وترى بأن جميع حقوق الانسان مُترابطة، والإهتمام بتعزيز التنمية يقتضي الاهتمام بتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا ينبغي الإهتمام بإعمال بعض الحقوق وإنكار حقوق أخرى.[9]

يتكون الإعلان من عشر مواد جميعها تؤكد على أن الحق في التنمية حق من حقوق الانسان الغير قابلة للتصرف، كما تؤكد هذه المواد على أن الانسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، ولذلك يحق للشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية في جميع المجالات، وهُم مسؤولون عنها أفراد وجماعة ، مع ضرورة احترام الحقوق والحريات الأساسية الخاصة بهم ضمن دورهم في حماية وتعزيز نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مُناسب للتنمية، ومن حُقوق الدول وواجباتها وضع سياسات إنمائية و وطنية مُلائمة تهدف لتحسين رفاهية جميع السكان، وتتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية، وضمن ذلك إتخاذ خُطوات للقضاء على الانتهاكات الواقعة فيها والواقعة عليها، وأي عقبات تقف في طريق التنمية مع مراعاة حُقوق الانسان والحُريات الأساسية، وتضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص للجميع في وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والصحة والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل، واتخاذ خطوات لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية، واجراء إصلاحات اقتصادية وإجتماعية لإزالة المظالم وتحقيق المشاركة الشعبية في عملية التنمية، واتخاذ خطوات وتدابير تشريعية وعلى صعيد السياسات وعلى الصعيدين الوطني والدولي، وتشمل عملية التنمية أيضا اعمال حقوق الانسان والحريات الأساسية إعمالا تاما، ومنها حق تقرير المصير للشعب وممارسة السيادة على الثروات والموارد الطبيعية استنادا إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان.[10]

يظهر من خلال إعلان الحق في التنمية ارتباط وثيق بقوانين واتفاقيات حقوق الانسان، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهدين الدوليين، وظهر ذلك في المادة (10–2) من الإعلان التي تنص : "**ليس في هذا الإعلان ما يفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقا في مزاولة أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان**". كما ترتبط مع إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجوانب التي أكدت على ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية، وإضافة لذلك فهو يستند على النهج المبني على حقوق الانسان في توازنه باحتوائه على مواد تخص أصحاب الحقوق (المواطنين)، وأصحاب الواجبات (الدولة)، ويؤكد على الدور المترابط للجهتين في عملية التنمية باعتبارها حق و واجب للدولة والمواطن، حق لهما وحق عليهما.

ساهمت الأمم المتحدة في التخطيط للتنمية المستدامة وتحقيق جزء كبير من أهدافها من خلال رؤية الألفية الإنمائية الساعية للعيش الكرامة بحلول العام 2030، حيث تقوم هذه الرؤية

9 – اعلان الحق في التنمية، موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pd

10 – المرجع السابق.

على الشراكة والمساءلة، ودور المجتمع المدني، بالإضافة إلى ١٧ هدف تشمل جميع الجوانب المعيشية، لتحقيق التنمية المستدامة وتستهدف الانسان وحقوقه بشكل أساسي، ومن ثم البيئة والمحيط.[11]

المطلب الثاني: تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأثرها على حقوق الانسان.

أولاً - أهداف التنمية المستدامة ال ١٧ والحقوق المرتبطة بها

تشكل أهداف التنمية المستدامة دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار، وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم إحرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2000–2015)، كما تشمل كذلك مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة، ضمن أولويات أخرى ومن ناحية أخرى فإن هذه الأهداف تعتبر أهدافا مترابطة، وغالبا ما يكمن مفتاح النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة قضايا ترتبط بشكل وثيق بأهداف أخرى[12]، ولعل حديثنا عن المساواة والسلام والعدالة والتنمية في حد ذاتها كحق قد يأخذنا بطريقة أو بأخرى إلى مجال حقوق الانسان، وهو ما يجعلنا أمام استنتاج مفاده الارتباط والتداخل بين مجالي التنمية المستدامة وحقوق الانسان بحيث تعتبر العلاقة ما بين التنمية (الاهداف التنموية) ومجال الحريات وحقوق الإنسان علاقة تبادلية متكاملة بين مجالين، يصعب التفريق بينهما، فالسياسات والخطط التنموية لا يمكن أن تستقل عن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق منها بالتنمية الإجتماعية المستدامة، وذلك لأن العلاقة بين البيئة والاشخاص أو الافراد علاقة متبادلة إذ يؤثر كل نشاط إنساني على البيئة كما تؤثر البيئة على حياة الانسان سواء إيجابا أو سلبا وسنحاول فيما يلي استعراض الأهداف الإنمائية ومحاولة ربط كل هدف منها بالحق أو مجموعة الحقوق التي يمكن أن يتأثر أو يؤثر عليها:

11 – الأمم المتحدة، صوب خطة جديدة للتنمية المستدامة، موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/mdgs/

12 – برنامج الأمم المتحدة الاتمائي في الدول العربية، الموقع الالكتروني: https://bit.ly/2gxKZ6R

الهدف العام	الهدف التفصيلي
1 – القضاء على الفقر يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في الكرامة - الحق في التعليم - الحق في السكن	**القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**
2 – القضاء التام على الجوع يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في الكرامة - الحق في الصحة - الحق في الحياة	**القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة**
3 – الصحة الجيدة والرفاه يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في الرفاه - الحق في الصحة - الحق في الحياة	**ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار**
4 – التعليم الجيد يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في التعليم - الحق في التنمية	**ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع**
5 – المساواة بين الجنسين يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - حقوق المرأة - الحق في المساواة وعدم التمييز	**تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات**
6 – المياه النظيفة والنظافة الصحية يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في الصحة - الحق في الحياة - الحق في بيئة سليمة	**ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة**

7 – طاقة نظيفة وبأسعار معقولة يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في الرفاه - الحق في بيئة سليمة	**ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة**
8 – العمل اللائق ونمو الاقتصاد يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في العمل - حقوق العمال - الحق في الرفاه - الحق في التنمية	**تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.**
9 – الصناعة وابتكار الهياكل الأساسية يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في للتنمية - الحق في بيئة سليمة - الحق في المشاركة الحرة في الحياة الثقافية وفي التمتع بالفنون وبفوائد الانتاج العلمي	**إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار**
10 – الحد من أوجه عدم المساواة يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في المساواة و عدم التمييز	**الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها**
11 – مدن ومجتمعات محلية مستدامة يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في التنمية - الحق في بيئة سليمة - الحق في الصحة	**جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة**
12 – الاستهلاك والإنتاج المسؤولان يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في التنمية - الحق في بيئة سليمة - الحق في الصحة	**ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة**

13 – العمل المناخي يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في التنمية - الحق في بيئة سليمة	**اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره**
14 – الحياة تحت الماء يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في بيئة سليمة	**حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة**
15 – الحياة في البر يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في بيئة سليمة	**حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.**
16 – السلام والعدل والمؤسسات القوية يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في الحرية والامان الشخصي - الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة والمنصفة - الحق في التنمية - الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية المنجزة عن كل إنتاج.	**التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.**
17 – عقد الشراكات لتحقيق الأهداف يرتبط هذا الهدف بتحقيق العديد من الحقوق أبرزها: - الحق في التنمية	**تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.**

ثانياً - التنمية المستدامة بدولة قطر و الجهات المعنية بتحقيق أهدافها

تعتبر التنمية وحقوق الانسان مقومان أو ركيزتان أساسيتان لسياسة دولة قطر في مجالات التعليم والصحة والبيئة وحقوق الطفل والمرأة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعمالة الوافدة، ويؤكد ذلك التوجه، حصول دولة قطر على المرتبة الأولى عربياً، والمرتبة الثالثة والثلاثين

عالمياً في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[13] وذلك دال على تكثيف عمل الحكومة القطرية على هذه الأهداف والاهتمام بمؤشراتها كتقييم مرجعي قوي يدعم عملية التنمية المتواصلة التي تشهدها الدولة في عديد المجالات، في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي وضمان حقوق الأجيال القادمة في العيش بكرامة وفي بيئة مستدامة، بحيث أن موضوع تحقيق التنمية المستدامة ظل في صلب اهتمام دولة قطر، إذ سمت رؤية قطر الوطنية 2030 تصورا لمجتمع حيوي، تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ التوازن بين البيئة والانسان، ويؤمن العيش الكريم للسكان جيلا بعد جيل. وقد تم إعداد استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011–2016، واستراتيجية التنمية الوطنية 2017–2022 كأطر لتحقيق تلك الرؤية المذكورة، عن طريق تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تصب جميعها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ال١٧ على اختلاف قطاعاتها و تداخلها، وبالتالي تمخض عن هذه الأطر الاستراتيجية للتنمية الدولية منها والوطنية مجموعة من البرامج و المشاريع التي كانت وليدة عمل كلي وشامل من الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن التباحث في سبيل تحقيق أهداف التمية المستدامة وأهداف التنمية القطاعية للدولة بحيث تشتكل الاستراتيجيات القطاعية على متطلبات موارد تأشيرية (مالية و بشرية) لكل برنامج ومشروع، فهي تحدد الجهات المعنية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ المشاريع والمخاطر المتوقعة، وإجراءات التخفيف من آثارها لتحقيق التنفيذ الناجح[14]، وقد قامت دولة قطر بالعمل على التحليل والتحديث والتطوير من مهام وأدوار الوزارات والمؤسسات العامة بشكل رشيد يهدف الى تعزيز التماسك الوثيق بين السياسات العامة للدولة والعمل على توجيه القطاع الخاص والمجتمع المدني للعمل بطريقة سلسة ومنظمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي فان أغلب أهداف التنمية المستدامة يحتمل مساهمة أو مشاركة العديد من الجهات والمؤسسات العامة كلٌ حسب اختصاصاتها، فمثلا إذا تحدثنا عن المؤشرات الاجتماعية المتمثلة في معدل البطالة والحق في العمل، نجد أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتنمية الإدارية والقطاع الخاص والجامعات وبعض المؤسسات مثل جهاز قطر للتنمية تشترك في تحقيق هذا الهدف، كما تشترك وزارة الصحة والمؤسسات التابعة لها الصحية الشاملة في تقديم الخدمات الصحية، هذا بالإضافة لتوعية المتساكنين بالسلوكيات الصحية الذي تقوم به المؤسسات الإعلامية والمراكز المختلفة التابعة لقطر في العمل الاجتماعي وهي جميعها تصب في هدف الصحة الجيدة والرفاه والنظافة، وبالتالي فإنه بمكن للجهة او المؤسسة الواحدة أيضا أن تعمل وفقا لاختصاصها من أجل تحقيق عدة أهداف.

الخلاصة:

إنّ عملية ادماج حقوق الانسان لا يمكن أن تستقيم إلا من خلال تبني خطط وأهداف التنمية المستدامة ممثلة في جوهرها بالمساواة بين الأجيال الحاضرة أو المستقبلية. ومشاركة المجتمع المدني في صناعة القرار التنموي من خلال عملية تقييم الآثار المختلفة للتنفيذ، لتتمكن المجتمعات من حمايتها، وفي مقابل هذا التصور الدولي للحقوق نجد إن الواقع

13 – صحيفة الشرق،2017، قطر تؤكد أن حماية وتعزيز حقوق الانسان خيار استراتيجي لها، https://al-sharq.com/page-not-found.html

14 – الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011–2016.

يفرض إكراهات عديدة يمكن أن نلمسها من خلال تداخل العديد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقضايا البيئة لأن انتهاك حقوق الإنسان في العديد من الدول العربية لا يتم الاهتمام بها وفق درجة الوعي والارادة المطلوبة للحد من الظواهر التي تمس من تطبيق الأهداف التنموية و تلوث المجال البيئي وتأثر سلبا على وضعية الانسان المعيشية، وبالتالي انتهاك غير مباشر لحقوقه الاساسية كحقه في العيش السليم وفي الحياة[15].

التوصيات

1. التأكيد على اتباع نهج حقوق الانسان في تنفيذ أهداف التنمية، والتوجه نحو صُنع سياسات عامة قائمة على الحقوق وتؤكد على التنمية والتطوير و الإبتكار.

2. التركيز على العنصر البشري في عملية التنمية، والاعتراف بحقه فيها ومسؤوليته في الانخراط من تحقيق السياسات والاهداف الحكومية ذات الصلة بالتنمية.

3. إعمال حقوق الانسان وتعزيزها وحمايتها في الحفاظ على دور أصحاب الحقوق وتحويلهم إلى أصحاب واجبات مشاركين وفاعلين في عملية التنمية المستدامة التي تعمل دولة قطر على تحقيقها من خلال رؤيتها الوطنية 2030.

4. تعزيز مشاركة المجتمع المدني للمساهمة في خلق ثقافة تشاركية تستند إلى الحقوق، وتدريب الشباب على هذه الثقافة، التي تساهم مؤسسات المجتمع المدني من خلالها بدور أكبر في تطوير السياسات العامة والبرامج، وتعزيز الشفافية بنشر المعلومات التي تعزز هذه المشاركة.

5. التوعية الهادفة لتعزيز ثقافة الحقوق، من خلال تعزيز التواصل وزيادة الوعي بالحقوق والواجبات، بما يشمل منتديات الانترنت التفاعلية، ويؤدي إلى معرفة الناس بحقوقهم وتعزيز دورهم ومعرفتهم بواجباتهم.

6. تعزيز قاعدة الأدلة حول الاحصائيات والأرقام المتعلقة بمؤشرات التنمية المختلفة، والعمل على نشرها لمتابعة إجراء الدراسات والتقييمات المتعلقة بهذا الشأن.

7. تعزيز تعاون الجهات الحكومية مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان باعتبارها طرفا أساسيا في عملية تحقيق التنمية المستدامة القائمة على نهج حقوق الانسان.

15 – عتيق السعيد، 2016 ، الحقوق البيئية بين النظرية والتطبيق، محرك بحث اخباري "مغرس" https://www.maghress.com /alraiy/104416

8. تعزيز التعاون الدولي، بعقد مزيد من الشراكات الدولية، والاطلاع على نماذج دول خاضت تجربة التنمية المستدامة للاستفادة من السياسات والبرامج المتبعة فيها تحقيقا للشراكة الأممية التي دعت لها الأمم المتحدة في الهدف السابع عشر من إعلان التنمية الصادر عنها.

9. الانضمام والمصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تعزز الحق في التنمية

قائمة المراجع

- الأمم المتحدة، صوب خطة جديدة للتنمية المستدامة، موقع الأمم المتحدة (اكمل)
- اليونسكو، (1997) سجلات المؤتمر العام، الدورة التاسعة والعشرون، المجلد الأول، باريس 21 أكتوبر – 12 نوفمبر . موقع اليونسكو.
- الهيتي، نوازد، وحسن المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة– قطر، 2008.
- د.مازن راضي ود.حيدر عبد الهادي، 2009، حقوق الانسان، دراسة تحليلية مقارنة دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية
- د. عمر محمد شحادة، 2014، محاضرات في حقوق الانسان والحريات العامة،المؤسسة الحديثة للكتاب –بيروت.
- محمد طاهر القادري، 2013، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت لبنان.
- ف. دوجلاس موسشيت، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة ، جمهورية مصر العربية.
- د. علي بن صميخ المري، (2015)، ورقة عمل حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التنمية (تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان– أفضل الممارسات)، 8 أكتوبر، 2015.

الوثائق المرجعية:

- أهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة 2030،

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable–development–goals/

- إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1986،

https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Development/DeclarationRightDevelopment_ar.pdf

- التقارير السنوية للجنة الوطنية لحقوق الانسان 2012–2016.

- تقرير التنمية البشرية الرابع لدولة قطر الصادر عام 2015،
https://www.mdps.gov.qa/ar/knowledge/ReportsandStudies/HDR20%201%**June**202015%**.pdf**

- مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدولة قطر لعام 2015، وزاة التخطيط والاحصاء.

- رؤية قطر الوطنية 2030،
https://www.diwan.gov.qa/-/media/Diwan-Amiri/Files/Qatar-National-Vi-sion-2030-**AR.ashx?la=ar-QA**